



وراء الحدث

مصر..

ومعركة الاستفتاء الدستوري

مال الله فرج

واحدة من أعنف المعارك السياسية تشهدها مصر اليوم، تلك هي معركة الاستفتاء على التعديل الدستوري المثير للجدل، الذي اعتبرته الحكومة انتصاحا ديمقراطيا ضمن مسيرة الإصلاحات السياسية، في حين عدته أحزاب المعارضة محاولة حكومية مدروسة وموجهة جيدا للانتفاف على المطالبة الجماهيرية الواسعة بالتغيير والإصلاح السياسي، من خلال توظيف الأحكام القانونية وفق الثقل الكبير للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم لتكريس بقاء السلطة بيده، وضمانه فوز الرئيس مبارك بولاية أخرى، وهي ما ترفضه المعارضة داخل مصر وخارجها، الرخصة منها وغير المرخصة.

فمع توافق المطالبة الجماهيرية داخل مصر بمنظلماتها وأحزابها السياسية، مع برامج التغييرات والإصلاحات السياسية والانفتاح الديمقراطي التي هبت على المنطقة عبر رياح العولة واقتصاد السوق وحرارة الطريق والشرق الأوسط الكبير متزامنة مع الإحياءات والنصائح والتوجيهات الأوروبية عامة، والأمريكية بشكل خاص، والتي اتخذت أشكال الضغط المتعدد الأوجه باتجاه الانفتاح والإصلاحات، ادعت السلطة الحاكمة تتيار الإصلاحات الجارف بإعلانها على لسان الرئيس مبارك في شباط الماضي السماح لأول مرة بتعدد مرشحي الرئاسة في مصر، بعد أن كانت الانتخابات وأكثر من مقيد من الزمن منذ تولي مبارك الحكم عام ١٩٨١، تتم عبر الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية ولرشح واحد، هو مرشح الحزب الحاكم.

وفي الوقت الذي اعتبرت فيه المعارضة ذلك القرار انتصارا للديمقراطية، إلا أن التعديل الدستوري لم يأت مخيبا آمالها وحسب، بل أطلق رصاصه الرحمة على مجرد التفكير بإمكانية نجاح أي منافس للرئيس مبارك على مقعد الرئاسة.

ففي خطوة مدروسة جيدا، وموجهة بدقة نحو الهدف وافق البرلمان المصري في العاشر من أيار على تعديل نص المادة "٧٨" في الدستور التي تسمح بتعدد مرشحي الرئاسة.

لكنه قيد ذلك بشرط شبه مستحيل بالنسبة للمعارضة، ذلك هو وجوب حصول المرشح على تأييد (٣٠٠) في الأقل من الأعضاء المنتخبين في مجلس الشعب والشورى ومجالس المحافظات في وقت لا تتمتع فيه أحزاب المعارضة مجتمعة بربع هذا العدد من مقاعد البرلمان التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، مما يعني عمليا، تعديلا دستوريا شكليا لا يمكن للمعارضة بأي حال من الأحوال الفوز فوق أو التعامل معه، وهو إلى ذلك سيفضي ويغطاه دستوري إلى فوز ساحق ومرجح ومضمون لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، والذي لن يكون إلا (مبارك) نفسه كما تؤكد التوقعات.

المعارضة من جانبها فطنت جيدا لهذه اللعبة السياسية التي أفرغت مبادرة التعديل الدستوري من هدفها تماما، بل إنها حولت تعديل المادة "٧٨" إلى غطاء قانوني لاستمرار الرئيس المصري بولاية أخرى، أو في أسوأ الاحتمالات ترشيح نجله "جمال مبارك". وما دام الغطاء القانوني بيد مجلس الشعب ذي السيطرة المطلقة للحزب الحاكم فإن فوز مبارك أو نجله مضمون، وبما يعني أن لاحظ، ولا فرصة لأي مرشح معارض لخص غمار المنافسة الحقيقية على كرسي الرئاسة. لذلك، ظلمت المعارضة صفوفها جيدا وفجرت مشاعر الشارع المصري بتظاهرات جماهيرية صاخبة مطالبة بالديمقراطية الحقيقية وعدم منح مبارك ولاية أخرى، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك وهي تطالب صراحة وبشكل مباشر بانسحاب مبارك ونجله جمال من عضوية الحزب الوطني الحاكم أو تجريد عضويتها بما يعني منعها من الترشيح ومنح الفرصة لمرشحين آخرين.

أن ما أضاف لمطالب المعارضة المصرية زخماً وتأثيراً كبيرين إضمام قضية مصر إلى المطالبة بالديمقراطية، بعد أن اتخذوا قرارا قبل أيام بمقاطعة الإشراف على الانتخابات إن لم تمنحهم الحكومة سلطة الإشراف الكامل بعيدا عن أي تدخل، بإصدار قانون يضمن استقلاليتهم عن السلطة التنفيذية، وقانون آخر يضمن نزاهة العملية الانتخابية، مما وضع الحكومة المصرية في موقف صعب للغاية، ذلك لأن الإشراف القضائي على الانتخابات منصوص عليه في الدستور الأمر الذي يبطل عمليا أية انتخابات تجري بعيدا عن إشرافهم.

إلى ذلك فقد تمسك القضاة ببندين نص عليها مشروع قانون السلطة القضائية الذي يبريد القضية الأول، إن تخصص ميزانية مستقلة للقضاء، والثاني أن يتبع التفتيش على القضاء مجلس أعلى منتخب للقضاة. ويؤكد القضاة أن من بين منطلقات نزاهة الانتخابات وإشرافهم الكامل عليها أن تكون لهم السلطة على إجراء قيد الناخبين التي تخضع حاليا لسلطة وزارة الداخلية.

إلى ذلك، جاء الموقف الأمريكي على لسان الرئيس بوش ليدعم موقف المعارضة وتوجهاتها، حيث دعا إلى إفساح المجال أمام حملات انتخابية حرة وإلى نشر مراقبين دوليين لمرقابة الانتخابات، وعلى الرغم من أن جمال مبارك سارع لرفض ذلك معتبرا إياه تدخلا خارجيا، بيد أن بوش أعاد تأكيد موقفه خلال استقباله قبل أيام رئيس الوزراء المصري في نيويورك، مما يعني تواصل الضغط الدولي بهذا الاتجاه، ونزوعه للتصعيد.

في خضم هذه المداخلات التي تشكل تحدياً صعباً ومتعدد الأوجه أمام الحكومة المصرية التي دعت لإجراء استفتاء على التعديل الدستوري في يوم الأربعاء الخامس والعشرين من أيار، تقف المعارضة بحشودها ومطالبيتها واتساع حركتها وهي تمسك بقوة بمشاعر الشارع المصري واتجاهاته رافضة هذه "المسرحية المكشوفة" كما وصفتها لإمرار فرض قسري على الشعب تحت عباءة الديمقراطية والتعديل الدستوري وتعدد مرشحي الرئاسة.

ولعل ما يزيد الأحداث سخونة والأمر صعوبة أمام الحكومة المصرية، تأكيدات أعداد كبيرة من قضاة مصر بحدوث حالات تزوير خلال الانتخابات السابقة مما يشير بأصابع الاتهام مباشرة إلى أجهزة الحكومة وإجراءاتها، ويضيف بالتالي زخماً وقوة وفاعلية لموقف المعارضة.

اليوم.. المواجهة الحاسمة في الاستعدادات للانتخابات الرئاسية المصرية.. الحكومة دعت إلى الاستفتاء على التعديل الدستوري اليوم والمعارضة دعت إلى مقاطعة الاستفتاء لعدم جدوى التعديل، فإلى أين ستميل الكفة....

قلق أمريكي حول الاعتقالات في مصر

المعارضة تقاطع الاستفتاء الدستوري وجبهة إنقاذ مصر تدعو لتغيير شامل لنظام الحكم



المرشحون المستقلون على تأييد ٦٥ عضوا على الأقل في البرلمان، الذي يهيمن عليه نواب الحزب الوطني الحاكم.

عهد جديد

وتحت الحكومة المصرية النابخين على التصويت "بنعم" في استفتاء الأربعاء، قائلة إن التعديلات المقترحة تؤذن بداية عهد جديد من الديمقراطية. وتعتبر نسبة المشاركة الرهان الرئيسي للاستفتاء على التعديل الدستوري الذي يتيح انتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح لأول مرة في تاريخ مصر.

كما استندت الطعون إلى خلو بطاقة الاستفتاء من مضمون التعديل الذي ترفضه أحزاب المعارضة. بالإضافة إلى عدم تنقيح الجداول الانتخابية.

ودعت أحزاب المعارضة الرئيسية وهي الوفد والتجمع والناصري والغد إضافة إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى مقاطعة الاستفتاء.

وتقول إن التعديلات المقترحة التي تسمح بإجراء انتخابات متعددة المرشحين، تضم الكثير من القيود التي تحول دون أن يمثل المرشحون منافسة حقيقية للرئيس المصري حسني مبارك.

وتقضي التعديلات الجديدة بأن يحصل

وكانت محكمة القضاء الإداري في مصر رفضت الطعون التي تقدمت بها أحزاب المعارضة الرئيسية لوقف الاستفتاء على المادة ٧٦ من الدستور والخاصة باختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح.

واستندت أحزاب المعارضة التي قدمت خمسة طعون إلى غياب الإشراف القضائي الكامل على لجان الاستفتاء الفرعية وادعت بعدم الدستورية من هذا المنطلق.

مقاطعة الاستفتاء

المعارضة المصرية مصممة على مقاطعة الاستفتاء على تعديل الدستور

بإجراء انتخابات حرة وعادلة، لكنه رفض قبول بلاده بمراقبة دولية لتلك الانتخابات.

وأوضح مجدي راضي المتحدث باسم رئيس الوزراء أن نظيف لم يضع قيودا لكل الراغبين في الحضور ومراقبة الانتخابات، لكنه أوضح أن مصر لن تمنح المراقبة لأي سلطة رقابية خارجية.

وتأتي هذه التصريحات لتجدد الموقف المصري السابق القاضي برفض أي نوع من أنواع المراقبة الدولية للانتخابات.

جبهة الإنقاذ

وفي سياق منفصل أعلن مصريون من تيارات سياسية وفكرية واجتماعية مختلفة مقيمون في بريطانيا تأسيس "جبهة إنقاذ مصر". ودعت الجبهة في أول مؤتمر صحفي لها إلى إجراء تغيير شامل لنظام الحكم بمصر وعدم الاكتفاء بتغيير الرئيس كما دعت إلى إجراء إصلاح سياسي ودستوري حقيقي وإقامة دولة القانون وضمان استقلال القضاء.

رفض الطعون

أعنف إهانة يوجهها شارون للزعماء العرب

مهاير محمد يتهم إسرائيل باقتراف الفظائع ورايس تطالب بالإصلاحات الفلسطينية



المدى - وكالات

قال رئيس الوزراء الاسرائيلي ارييل شارون ان الاتفاقيات التي يوقعها الزعماء العرب لا تستحق ثمن الورق الذي تكتب عليه، كما نقلت عنه صحيفة ידיعوت احرونوت أمس الثلاثاء.

ورغم ان وزير الخارجية الاسرائيلي سيلفان شالوم يقود حملة لاقامة علاقات دبلوماسية مع حوالى عشر دول عربية، الا ان رئيس الوزراء قال في اجتماع مغلق مع لوبي يهودي موال لاسرائيل في نيويورك انه يشك في قيمة مثل تلك الاتفاقيات.

ونقلت الصحيفة عن شارون قوله انه "بدون الاساءة للعالم العربي، يجب ان يقال ان اتفاقات (الزعماء العرب) وتصريحاتهم وكلماتهم لا تستحق ثمن الورق التي تكتب عليه".

واضاف "اي شخص لا يعيش في المنطقة لا يستطيع ان يفهم ان الكال لا يعطي سوى ضمانات محدودة. ان ما يهم هو الافعال".

واكد شارون ان الدول العربية حاولت حتى ان تصور حرب عام ١٩٦٧ والتي هزمت فيها اسرائيل الدول العربية واحتلت الضفة الغربية من الاردن وقطاع غزة من مصر وضفة الجولان من سوريا، على انها انتصار.

وتقيم اسرائيل علاقات رسمية مع ثلاث دول عربية هي مصر والاردن وموريتانيا، الا ان شالوم اعرب عن امله بان الانسحاب الاسرائيلي اليوشيك من قطاع غزة سيقير وضع الدولة العربية الدبلوماسية.

من جانبه اتهم رئيس الوزراء الماليزي السابق مهاير محمد اسرائيل التي منعت من الوصول الى جنين اثناء زيارة قام بها مؤخرا الى الضفة الغربية، بانها تريد من وراء ذلك اخفاء فظائع ارتكبتها بحق الفلسطينيين.

وقال رئيس الحكومة الماليزية الاسبق في تصريح نقلته وكالة الانباء الماليزية

الرسمية (برناما) أمس الثلاثاء ان مدينة جنين بشمال الضفة الغربية هي "مكان تسبب فيه الاسرائيليون بعمليات تدمير كثيفة وقتلوا العديد من الفلسطينيين. لذلك منعوني من الذهاب اليها".

ووصف مهاير محمد الحكومة الاسرائيلية ب"القاسية" و"المتعسرة" واتهم السلطات بالكذب من خلال تبرير قرارها منعه من الزيارة بغياب اي اخطار مسبق بوصوله.

من جانب آخر قالت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس الاثنين، ان الرئيس جورج دبليو بوش سوف يصّر على انه يتعين على الرئيس الفلسطيني محمود عباس أن يقوم بتفكيك "شبكة الإرهاب" الفلسطينية، وذلك في لقائه المرتقب به يوم الخميس القادم.

وقالت رايس، التي كانت تتحدث أمام اجتماع سياسي للجنة العلاقات الإسرائيلية الأمريكية: "إن الرئيس

سيكون واضحا في أن هناك التزامات يتعين الوفاء بها، وأن هناك أهدافا يجب تحقيقها".

وأضافت رايس "إن هناك التزامات على إسرائيل أيضا، وإن الرئيس بوش سيبني علاقة مع عباس مبنية على النوايا الحسنة التي يستطيعها الزعماء الديمقراطيون فقط".

وقالت رايس إن خطة رئيس الوزراء الاسرائيلي ارييل شارون للانسحاب تعتبر "قرارا شجاعا يمكن أن يغير مجرى التاريخ".

وأضاف الرئيس بوتين إن موسكو غير مجبرة على تفكيك قواعدها بجورجيا على وجه السرعة.

وقصر الرئيس الروسي رفض نشر قوات أجنبية في جورجيا بأنه قد يشكل مصدر قلق على الأمن القومي لبلاده في تلميح إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرا إلى أن شركاءنا

عالميين.

انفراط عقد تحالف المعارضة اللبنانية وكتلة الحريري

تحقق فوزا تاريخيا



المدى - وكالات

اعلن العماد ميشال عون رئيس حكومة العسكريين المسيحيين سابقا أمس الثلاثاء في مؤتمر صحافي فشل اقامة تحالف انتخابي بين تياره الوطني الحر وسعد الحريري، نجل رفيق الحريري رئيس الحكومة الاسبق الذي اغتيل، والرئيس الرزي وليد جنبلاط.

وقال عون في مؤتمر صحافي عقده في مقر اقامته في الرابية (شمال شرق بيروت) "توجهنا

اليوم هو الى معركة انتخابية في دائرة عاليه بعيدا وذلك بعد ان اتخذت المفاوضات طابع الصفقة".

واضاف "وصلنا الى لحظة حسم الامور بعد مفاوضات طويلة مع تيار المستقبل الذي يتزعمه الحريري واللقاء الوطني الديموقراطي بزعامة وليد جنبلاط.

على صعيد آخر قبل ١٠ ايام من انطلاق المعركة الانتخابية. تحققت للكتلة التي يقودها سعد الدين الحريري نجل رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري. نتيجة لم تشهد الانتخابات

لبنانية منذ استقلال البلاد عام ١٩٤٣ مثيلا لها.

بوتين يرفض إقامة أية قواعد اجنبية في جورجيا

العسكرية بحلول عام ٢٠٠٨. وقد عقد البلدان جولة جديدة من المحادثات بشأن النزاع القائم بينهما في تبليسي الاثنين الماضي، وأرسلت روسيا قبل عشر أيام إلى جورجيا وثيقة جديدة بشأن سحب قواعدها. ولكن البرلمان الجورجي أعلن الاثنين الماضي بدء تطبيق قراره الذي اتخذ يوم ١٠ آذار الماضي .

ويثير وجود القواعد العسكرية في جورجيا أزمة في العلاقات بين البلدين. وتطلب تبليسي من موسكو سحب كامل قواعدها

الجورجيين يفهمون ذلك . وتأتي تصريحات الرئيس بوتين بعد أيام قليلة من إعلان مسؤول كبير في الجيش الروسي أن روسيا قد تنقل بعض المعدات من قواعدها في جورجيا إلى أرمينيا في خطوة ستساعد موسكو على خفض المدة الزمنية المحددة لسحب قواعدها العسكرية من جورجيا .

ويثير وجود القواعد العسكرية في جورجيا أزمة في العلاقات بين البلدين. وتطلب تبليسي من موسكو سحب كامل قواعدها

بوتين إن بلاده لا ترغب في نشر أي قوات على الأراضي الجورجية بعد أن تغادرها القوات الروسية.

وأضاف الرئيس بوتين إن موسكو غير مجبرة على تفكيك قواعدها بجورجيا على وجه السرعة.

وقصر الرئيس الروسي رفض نشر قوات أجنبية في جورجيا بأنه قد يشكل مصدر قلق على الأمن القومي لبلاده في تلميح إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مشيرا إلى أن شركاءنا

أنه يتعين علينا العمل معا للقضاء على زراعة الأفيون.

وفي تعليقه على التقارير الاخيرة بتعرض السجناء الافغان لانتهاكات على ايدي الجنود الاميركيين قال كرزاي إننا بالطبع حزينون من أجل ذلك، وأضاف بقوله لكن ذلك لا يعكس الشعب الاميركي.

ويسعى كرزاي إلى إقامة علاقة شراكة استراتيجية طويلة المدى مع واشنطن التي تعتبره حليفا رئيسيا في الحرب على الإرهاب.

وقد شهدت أفغانستان خلال الشهر الحالي موجة المظاهرات المعادية للولايات المتحدة. غير

مقبول وكانت الأيام السابقة لمحادثات اليوم بالبيت الأبيض قد شهدت تجدد الجدل حول تعذيب وقتل معتقلين أفغان بقاعدة بجرام العسكرية الأمريكية الرئيسية في أفغانستان.

وكان كرزاي قد قال في حديث لتلفزيون سي إن إن الأمريكي هذا غير مقبول. نحن غاضبون. نريد



وفيما يتعلق بتجارة الأفيون قال الرئيس الاميركي لقد أوضحت بجلاء للرئيس (الافغاني)

المعتقلين الافغان لدى الاميركيين لاحتجازهم في بلدهم.

قال الرئيس الاميركي الاثنين إن القوات الاميركية في أفغانستان ستبقى تحت قيادة الجيش الاميركي رغم طلب الرئيس الافغاني حامد كرزاي بمنح حكومته بعض السلطة عليها.

وقال بوش في مؤتمر صحفي مع ضيفه كرزاي خارج البيت الابيض بالطبع ستكون قواتنا تحت إمرة القادة العسكريين الاميركيين. وفي الوقت ذاته قال بوش إن العلاقة بين واشنطن وكابول هي علاقة تعاون وتشاور.

وفيما يتعلق بالأسرى الافغان في معتقل جواتانامو قال بوش إنهم سيسلمون ببطء إلى بلدهم.

وأوضح بقوله سنقوم بذلك على امتداد فترة من الزمن، يتعين أن نطمئن على وجود المنشآت.

وامتدح بوش الرئيس الافغاني ووصفه بالشريك الهام في مكافحة الارهاب.

لكن كرزاي حضر إلى واشنطن بقائمة كبيرة من الالتماسات، من بينها الحصول على مزيد من الرقابة على عمليات القوات الاميركية وتسليم